نقلت وكالات الانباء في الاسبوع الماضي تفاصيل عن الازمة السياسية الحادة التي تواجه حكومة اجاويد التي يسيطر عليها حزب الشعب الجمهوري ، هذا الحزب الذي فقد اغلبيته البرلمانية نتيجة تخلي الحزب الديمقراطي اليميني المتحالف معه .

تركيا

حكومة اجاويد على الهاوية

اجاويد يفقد الاغلبية البرلمانية ، واستقالته باتت مؤكدة

وتأتي هذه الازمة في ظل ظروف تصاعد العنف السياسي وتفاقم الازمة الاقتصادية وعشية المفاوضات على تحريك القواعد الامريكية في تركيا ، لتضع حكومة اجاويد امام الخيار الصعب . فالحكومة لم تعد تحتفظ الا بـ ٢٢٠ مقعدا برلمانيا مقابل ٢٢٣ مقعدا لصالح المعارضة ، وهذا يعني ان اجاويد قد يضطر للاستقالة قبل موعد الانتخابات الجزئية لمجلس الشيوخ في ١٤ تشرين الاول القادم .

والحزب الديمقراطي اليميني الذي يدعم حكومة اجاويد ، قرر مؤخرا التخلي عن السلطة التي يشترك فيها ممثله الوحيد « فاروق سوكان » نائب رئيس الوزراء ووزير الدولة ، الذي قدم استقالته واتهم الحكومة « بانها لم تعد قادرة على اخراج البلاد من ازمتها الراهنة ، فقد وصلت الحكومة الى درجة من الضعف لم تعد قادرة معها على استعمال الجيش او الحفاظ على كرامة الدولة » .

ثلاثه اهداف لم تتحقق

ان الازمة الاقتصادية والخطر الفاشي ظلا يمثلان التحديان الاكثر خطورة امام حكومة اجاويد في الفترة الاخيرة ، هذه الحكومة التي ورثت عن حكومة الجبهة الوطنية (المتكونة من احزاب يمينية متطرفة كحزب العدالة وحزب السلامة الوطني والتي حكمت تركيا منذ اواسط ١٩٧٥ حتى نهاية ١٩٧٧ تحت قيادة سليمان ديميريل) تفاقم الازمة الاقتصادية وخطورة التضخم المالي واستفحال المنظمات الفاشية التي شكلها واشرف عليها حزب العدالة ، والتي لم يعد بالامكان معالجتها من قبل اجاويد ، نظرا لفقدان الصالح الوطنية لدورها في مجال الاسهام في النمو والتطور ، واعمال التمويل الداخلي للاستثمار لمصلحة القروض الخارجية التي قادت تركيا الى الافلاس عام ١٩٧٧ .

ومع ذلك لا يمكن القول بان حكومة اجاويد قد استطاعت طيلة فترة حكمها التي بدات في كانون الثاني ١٩٧٨ حتى الان ان تنجح في الخروج من المازق الاقتصادي ، والذي زاد او ضاعف فيه انشغال شركاء اجاويد في السلطة بمصالحهم الخاصة في جهاز الدولة ، وتركهم البلاد مسرحا للصراع الدامي ما بين يسار كادح ويمين تمتد جذوره الى مراكز حكومية مهمة ومدعوما من قادة الجيش وقوات الامن ، وله مكانة مهمة في البرلمان حيث يتزعم المعارضة اليمينية ديميريل الذي يتربص بالحكومة لاجهاض اي تقدم اقتصادي او امني ، مستغلا الفرص للاعلان عن فشل الحكومة في تحقيق اهدافها الثلاثة التي اعلنتها فور استلامها للسلطة وهي :

- استتباب الحالة الامنية ووضع حد للاغتيالات السياسية والارهاب .
- استقرار وانعاش الاقتصاد بهدف اصلاح البنية الاجتماعية .
- اتباع سياسة خارجية نشطة ووطنية وتحريك القضايا الداخلية والخارجية التي لم تحل .

العنف ظاهرة عامة في البلاد

دون الخوض في تفاصيل وتعقيدات خارطة الصراع السياسي يمكن القول بان حكومة اجاويد قد عجزت تماما عن تحقيق اهدافها الثلاثة ، فمنذ سنة ونصف تقريبا والبلاد تبدو مسرحا لنشاط اجهزة المخابرات الاجنبية والمنظمات السرية ، وهناك عدد كبير من الشركاء وراء الكواليس . ولقد اضطرت ازاء ذلك الى اعلان الاحكام العرفية وحالات الحصار على ثلث عدد المحافظات التركية البالغة ٦٧ محافظة . ولقد شهدت السنة الماضية وبداية السنة الحالية عمليات عنف وارهاب سياسي لم تشهده البلاد منذ تاسيس الجمهورية عام ١٩٢٩ .

فقد سجلت الاوساط السياسية ١٩١٨ حادثة اغتيال سياسي عام ١٩٧٨ في حين لم يتجاوز عدد الاغتيالات السياسية في اكثر الدول الاوروبية عنفا وهي اسبانيا ٩٧ حالة وفي ايطاليا ٣٧ حالة للعام نفسه كما سجل بان الستة اشهر الاول من العام الحالي تجاوز عدد الاغتيالات الستمائة حالة . وهكذا يبدو وكان البلاد على شفى الحرب الاهلية ، او بالاحرى تخوض حربا اهلية .

ويمكن تحديد مسؤولية تصاعد العنف السياسي بسهولة . فالمعارضة اليمينية قامت بدعم وتنشيط « منظمة الشباب المثالي » التي تشكلت في ظل حكومة يمين الوسط التي تراسها سليمان ديميريل عام ١٩٧٣ - ١٩٧٤ ، وهدفها احتواء حركة اليسار الصاعدة ، وهذه المنظمة التي يطلق عليها محليا اسم « بوزكورت » تعمل ضمن رقابة غير رسمية لحزب العمل الوطني الفاشي الذي يتزعمه الكولونيل بارسلان تركيس وتستخدم هذه المنظمة اسلحة امريكية متطورة لا يملكها غير الجيش التركي ويعترف اجاويد نفسه بان التنظيمات اليمينية تلقى دعما من الاجهزة العسكرية وبالذات الشرطة والامن حيث اخترقت - على حد تعبيره - هذه الاجهزة من قبل اطراف سياسية ! هذا فضلا عن نشاط حزب السلامة الوطني التركي الذي يراسه البروفيسور نجم الدين اربيكان ، نائب رئيس الوزراء التركي السابق ، والذي يعمل بالتنسيق مع المملكة العربية السعودية لمقاومة النشاط الشيوعي ، واربيكان الذي قام مؤخرا بزيارة العربية السعودية لاستلام جائزة العمل الاسلامي الممنوحة من قبل الندوة العالمية للشباب الاسلامي التي تنظمها السعودية تقديرا لنشاط منظماته العسكرية في مواجهة اليسار . وبتشكل هذا الحزب - حسب تصريحات زعيمه اربيكان - من ٤١ منظمة اسلامية منتشرة في انحاء تركيا ومتغلغلة في صفوف الشباب والنساء والمهنيين والتجار والصناعيين ويعمل هذا الحزب لتحقيق اربعة اهداف رئيسية وضعها في برنامجه ، يقضي الهدف الرابع منها الى اقامة دفاع اسلامي مشترك تشترك فيه جميع الدول العربية والاسلامية ، يعمل على نسق حلف شمال الاطلسي للدفاع عن الحقوق الاسلامية ضد اي اعتداء خارجي !.

وهكذا تعمل هذه التنظيمات اليمينية المتطرفة بالتعاون مع وكالة المخابرات المركزية الامريكية وحلف شمال الاطلسي لافشال اية محاولة لتجميد القواعد الامريكية في تركيا او التقارب مع دول المعسكر الاشتراكي او حتى ايجاد مخرج للازمة الاقتصادية، كما تعمل في جانبها الاخر للوقوف امام اي تصاعد للحركة الثورية اليسارية التركية وتتولى امر التصفيات الجسدية لاعضائها ومناصريها .

ان عملية التوازن التي ارادها اجاويد عند استلامه للسلطة ما بين القوى اليمينية والقوى الديمقراطية ، قد اثبتت فشلها الذريع ، حيث حاصرته قوى اليمين المتطرف المدعومة خارجيا وبات لا خيار امامه لاصلاح الموقف الاقتصادي والاجتماعي للبلاد الا الرضوخ الى شروط الامبريالية الغربية وضرب قوى اليسار .

الازمه الاقتصادية

بلغ مجموع الديون الخارجية لتركيا حسب المصادر الغربية ٢٥ مليار دولار تضاف لها خدمات قدرت بـ ٤ مليار دولار ، وعلى هذا الاساس بلغ مجموع الدين الخارجي اكثر من ٥٠ بالمئة من الناتج الوطني الاجمالي للبلاد الذي بلغ عام ١٩٧٨ حوالي ٤٨ مليار دولار ، ولقد تفاقم التضخم المالي وارتفعت كلفة الحياة حتى وصلت الى ٧٠ بالمئة ، كما ادى عدم كفاية النقد الاحتياطي الى انخفاض الاستيرادات وضمور في النشاطات الاقتصادية (معدل النمو عام ١٩٧٨ وصل الى ٣ بالمئة فقط في حين كانت النسبة ٧ بالمئة عام ١٩٧٧) يضاف الى ذلك ازمة القطاع العام الذي يعاني من عجز وصل الى اكثر من ٣ مليار دولار ، ومما عقد الامور اكثر فاكثر ان حكومة الجبهة الوطنية سابقا ، وحكومة اجاويد لاحقا قد اعتمدتا كليا على القروض الخارجية لحل المشكل الاقتصادي في حين كان عليهما تحسين الوضع الاقتصادي الداخلي بزيادة الاستثمارات الداخلية . وبناء على ذلك تفشى العجز في مصانع الدولة ، وساد الفساد قطاع المصارف والتسليف، فضلا عن ازمة الطاقة ، حيث تستوعب الاستيرادات البترولية كامل الدخول الواردة عن التصديرات . فاذا ما اضفنا الى كل هذه المشاكل الاقتصادية العمال الاتراك الذين طردتهم المصانع الالمانية الاتحادية بسبب امتناعها عن استخدام اليد العاملة الاجنبية ، والذين بلغ عددهم نصف مليون عامل ، فضلا عن البطالة التي اصابت ربع الطبقة العاملة التركية (قدرتها الحكومة بـ ٢٠ بالمئة فقط من اليد العاملة) .. مما ادى الى ظهور بيوت الصفيح او حزام الفقر كما يطلق عليه حول كل المدن الكبيرة. كل هذه المشاكل ، ساهمت وستعمل على انهيار السلطة واججت الصراع الطبقي وقربت من لهيب الحرب الاهلية التي ستكون مسؤولة عن تفجير الوضع التركي من الداخل وفي القريب العاجل .

الاهميه الاستراتيجيه لتركيا بالنسبة للغرب

تحتل تركيا موقعا استراتيجيا ودفاعيا لا يمكن تعويضه بالنسبة للغرب ، وذلك للاسباب التالية :

اولا : ان لتركيا اطول حدود مباشرة مع الاتحاد السوفياتي .

ثانيا : ان القوات التركية المشتركة في الحلف الاطلسي قد تجاوزت النصف مليون رجل .

ثالثا : انه بعد اجلاء الولايات المتحدة لمعظم قواتها ومراكز رصدها التجسسية في ايران عقب انتصار الثورة الايرانية اصبحت تركيا منطقيا هي المحطة العسكرية الوحيدة في المنطقة لتثبيت هذه الاجهزة ومعاودة عملها قربا من الحدود السوفياتية . وفضلا عن هذا فالولايات المتحدة تحتفظ بـ ٢٦ قاعدة عسكرية فوق الاراضي التركية بالاضافة الى ١٤ محطة رادار للتجسس على التحركات السوفياتية .

ولقد قامت الولايات المتحدة بنقل الاجهزة التجسسية المعقدة التي كانت موجودة على الحدود الايرانية - السوفياتية الى الاراضي التركية بموجب قرار من حلف الاطلسي . كما اتفقت الحكومتان التركية والامريكية على تحريك قاعدتين محوريتين في تركيا وتعزيزهما وهما :

قاعدة سينوب على البحر الاسود وقاعدة ايرانجليك في ديار بكر (جنوب شرق تركيا) بشرط ان تعزز الدول الغربية مساعداتها الاقتصادية لتركيا بهدف انتشالها من الازمة الاقتصادية الخانقة وترتيب امنها المفقود داخليا .

الا انه وفي ظل الظروف الجديدة والتي لم يف الامبرياليون بوعودهم بدعم حكومة اجاويد ، بل على العكس استفاز اليمين المتطرف الفاشي ضده ، وحرمانه من الاغلبية البرلمانية ، يبرز السؤال الهام :

ما الذي تعده الامبريالية لحكومة اجاويد ؟ وهل بامكان تركيا الخروج من عنق الزجاجة المظلم، وكيف يمكن اصلاح ما فسد ؟ تلك اسئلة ستجد اجابتها في الايام القريبة القادمة ..

■

ايرلندا الشمالية

لماذا يتشاءم الجيش البريطاني ؟

قامت مجموعة من ثوار الجيش الجمهوري الايرلندي (الجناح المؤقت) ، باغتيال مساعد حاكم سجن « كراملين رود » في بلفاست ، وذلك في ثاني عملية اغتيال تنفذ ضد مسؤولين في سجون ايرلندا الشمالية ، خلال فترة خمسة ايام . والجدير بالذكر ان هذا السجن مخصص للمعتقلين السياسيين ، ويضم المناضلين الايرلنديين الذين تعتقلهم سلطات الاحتلال البريطاني بتهمة الارهاب ، وتحرمهم من حقوقهم استنادا الى قانون اصدرته قبل ثلاث سنوات ، يخضع هؤلاء المعتقلون بموجبه ، الى محاكمات خاصة تجري في هذا السجن، من دون هيئة محلفين .

وبحسب احصاءات رسمية ، فان عدد القتلى من الجنود البريطانيين خلال الاشهر التي انقضت على عام ١٩٧٩ ، يشير الى زيادة على العام الماضي . ورغم اصرار قيادة الجيش البريطاني في ايرلندا الشمالية على موقفها التقليدي الذي تتمسك به منذ عشر سنوات ، والقائل بقدرتها على سحق ثورة الجمهوريين الايرلنديين ، الا انها باتت تعبر في الكواليس فحسب ، عن آراء « متشائمة » حول المرحلة المقبلة في الحرب مع الجيش الجمهوري الايرلندي . واهمية ان يتغلغل التشاؤم عن عنجهية القيادة العسكرية البريطانية تكمن في حقيقة ان لدى هذه القيادة من معلومات وتقديرات تستند اليها في تشاؤمها .

ولا تشير قيادة الجيش البريطاني فحسب ، الى نوعية الاسلحة الحديثة التي باتت في حوزة الثوار الجمهوريين ، بل الى التكتيك المتقدم الذي يستخدم ، والدلائل التي تشير الى ان الجيش الجمهوري الايرلندي قد اعاد تجميع نفسه خلال السنتين الاخيرتين ، وبصورة مؤثرة . وتقدر القيادة العسكرية ان لدى هذا الجيش ما لا يقل عن ٥٠٠ مقاتل ناشط في الشمال ، وان معنوياته مرتفعة اكثر من اي وقت مضى ، وبين التيار الماركسي داخله ينمو بصورة متزايدة .

وترى هذه القيادة ان موقف حكومة دبلن (ايرلندا الجنوبية) له تاثير كبير على مسار المعركة ضد الثوار الجمهوريين في الشمال . وفي الواقع ، فان ما يثير هذه القيادة والحكومة البريطانية ، ان دبلن تكرر دائما ازاء المداخلات البريطانية ، ان اهمية منطقتها الحدودية بالنسبة للثوار الايرلنديين ليست بالاهمية التي يتصورونها ، وان حكومة دبلن غير قادرة على اتخاذ الاجراءات التي ترغبها لندن ، لاغلاق الرئة التي يتنفس من خلالها ثوار الجيش الجمهوري الايرلندي .